مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الثاني
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.2)
April 2021

رأس المال المقدم من العميل واثره في الحد من المخاطر الائتمانية كأحد عناصر نموذج: C5: دراسة ميدانية على بعض المصارف التجارية مصراتة

د. جمعة علي أسويسي دربوك / قسم الادارة والتنظيم/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة الزيتونة
أ.د. مختار مفتاح ابوصاع / قسم الادارة والتنظيم/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة الزيتونة
أ. تهاني مصطفى فريوان / الأكاديمية الليبية فرع مصراته

المستخلص:

هدف البحث إلى التعرف على دور معيار رأس المال المقدم من العميل كأحد العناصر الأساسية في (C5) كنموذج من النماذج المتعارف على تطبيقها عند منح الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية المتمثلة في مخاطر تأخر السداد وتراكم الديون التي تواجه الجهات المانحة للائتمان عامة وفي المصارف التجارية بمدينة مصراتة بشكل خاص، كما أعتمد البحث على المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة المشكلة والأهداف التي سعى البحث لتحقيقها.

وقد تكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة مصراته وهي (مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني)، والفئة التي أستهدفت هم جميع الموظفين أصحاب العلاقة بعملية اتخاذ قرار منح الائتمان والذي بلغ عددهم (61) موظف. حيث تم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان والتي تعتبر الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وتم تحليلها بأستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

أثبتت نتائج التحليل أن المصارف التجارية قيد البحث والدراسة لاتطبق في كل الشروط الأساسية اللازم توافرها في رأس مال العميل كمعيار أساسي في نموذج C5 لمنح الائتمان، وتبيّن أنها لا تُعير أهمية كبرى للفقرة الخاصة بصافي رأس المال العامل (كأحد أبعاد هذا المعيار) والتي يجب أخذها في الأعتبار عند تقييم القدرة الأئتمانية للعميل. ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، تم عرض مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة تدريب موظفي أقسام الائتمان وتنمية معارفهم لأستخدام الوسائل والطرق العلمية في تقييم العملاء وتمكينهم من أستخدام القوائم المالية وقدرتهم على إجراء التحليل المالي لها لمساعدة متخذي القرارات الخاصة بمنح الائتمان، وكذلك أن هذه الأبعاد تمثل خطوات متسلسلة ستؤدي الى خلل في أحداها إلى حدوث خلل في نتائج العناصر الأخرى للنموذج.

Abstract

This research aimed to identify the role of the capital standard provided by the customer as one of the basic elements in (C5) as a model of the commonly used models to be applied when granting credit in reducing the credit risk represented by the risk of delay in payment and the accumulation of debts facing credit institutions in general and banks of Misurata particularly. Because of the nature of the research problem and the objectives, the descriptive approach was adopted in order to achieve the research goal.

The research population was the public commercial banks operating in the city of Misurata, namely (Al-Wahda Bank, Al-Jumhouria Bank, Al-Sahari Bank, and the branch of Libyan central Bank). The sixty one employees who involves in the decision-making process of granting credit were surveyed in order to gather the research data, the questionnaire was the tool for data collection, and it was analyzed using the SPSS program.

The research results proved that the studied commercial banks do not apply all the basic conditions that must be met in the client's capital as a basic standard in the C5 model for granting credit, and it was found that they do not attach great importance to the paragraph on net working capital (as one of the dimensions of this criterion), which must be taken into account when Evaluating the credit capacity of the customer. Through the results that were reached, a number of recommendations were offered, the most important of which was the need to train credit department employees and develop their knowledge to use scientific methods and methods in evaluating clients and enable them to use financial statements and their ability to conduct financial analysis on them to help credit decision makers, as well as that These dimensions represent consecutive steps that will lead to defects in one of them, to defects in the results of the other elements of the model

المقدمة:

تعد المصارف التجارية منظمات مالية تزاول نشاطات اقتصادية وفق قوانين ولوائح الدولة التي تعمل بها، وتمثل الودائع بكافة أشكالها المصدر الرئيس لأموالها، والتسهيلات الائتمانية بالمقابل تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال. والمصارف تتعامل بصفة أساسية بالائتمان الذي عرفه العديد من الكتاب والمتخصصين بأنه عملية تزويد الأفراد أو المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين (المقترض) بسداد تلك الأموال والفوائد المستحقة عليها دفعة واحدة، أو عن طريق أقساط في تواريخ محددة، وعادة يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة ضمانات تكفل للمصرف أسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر (سعيد، 2000; السامرائي، الدوري، 1999).

وفي هذا البحث تم التركيز على المعايير الواجب توافرها في العميل لمنحة تسهيلات ائتمانية مباشرة وبالتحديد رأس ماله الذي يعتبر أحد عناصر نموذج C5 الذي يضم مجموعة من العوامل الاخرى وهي: (شخصية العميل، قدرة العميل، الضمانات المقدمة، الظروف الاقتصادية والسياسية)، والتي تسمى في أدبيات الإدارة المالية بنموذج C5.

1- مشكلة البحث:

يمثل عدم إيفاء المقترضين بالتزاماتهم أي عدم سداد الأقساط في تواريخ إستحقاقها وفق الشروط المتفق عليها مع المصرف، هاجس كبير للمسؤولين في المصارف التجارية والتي اصطلح على تسميتها في ادبيات الإدارة المالية بالمخاطر الائتمانية. حيث أفاد تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 بأن المصارف التجارية الليبية تعاني من إرتفاع حجم المديونية في المركز المالي لها، نتج عنه زيادة معدل المخاطر الإئتمانية بسبب تأخر المقترضين في دفع الأقساط المستحقة عن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لهم بل إن العديد منهم توقف عن الدفع. وبذلك تلخصت مشكلة البحث في طبيعة الإتجاهات المتكونة لدى المسؤولين في عدد من المصارف التجارية، نحو تطبيق شروط منح الائتمان الخاصة برأس مال العميل وفق نموذج C5 ومدى معرفتهم لها من أجل إتخاذ قرارات مناسبة تحافظ على أموال المصرف وتقلل من درجة مخاطر الإئتمان، وعليه تتحدد مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما دور تطبيق المصارف التجارية الليبية قيد البحث لمعيار رأس مال العميل عند منح الائتمان وفق نموذج (C5) في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف قيد البحث؟

2- فرضية البحث:

بناءً على مراجعة وتقييم الدراسات السابقة وبما يلائم مشكلة البحث واهدافه تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المتعلقة برأس مال العميل في الحد من مخاطر تأخر السداد وتراكم الديون في المصارف التجارية قيد البحث.

3- أهداف البحث:

بشكل أكثر دقة فإن البحث يعمل على تحقيق الأهداف الاتية:

- التعرف على دور معيار رأس المال المقدم من العميل كأحد المعايير الأساسية لمنح الائتمان وفق نموذج C5 لمعايير منح الائتمان للحد من المخاطر الائتمانية المتمثلة في مخاطر تأخر السداد وتراكم الديون التي تواجة الجهات المانحة للائتمان.
- التعرف على دور تطبيق المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراتة والتي ذكرها تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015م بشكل خاص لمعيار رأس المال العميل عند منح الائتمان وفق نموذج C5 في الحد من المخاطر الائتمانية.

4- أهمية البحث.

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله لموضوع رأس المال المقدم من العميل كأحد المعايير الأساسية لمنح الائتمان وفق نموذج C5 باعتباره من الموضوعات التي تحظى في الوقت الحاضر باهتمام البحاث في عدد من المجالات ومنها مجال إدارة الأعمال بشكل خاص لما له من أثار سلبية على الفرد والمنظمة. بالإضافة إلي ذلك، فإن مجتمع البحث هو القطاع المصرفي الذي يَعد من القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني، وحيث أن المصرف التجارية العاملة في مدينة مصراتة المتمثلة في (مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني) من ضمن هذه المصارف وأقدمها في المنطقة وتشهد تغيرات متزايدة في اتساع مجال الخدمات المصرفية. إلا أنه لوحظ ومن خلال تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015م أن هذه المصارف تتعرض لمشاكل كثيرة عند منحها قروض ائتمانية لعملائها.

وبالتالي تتحدد أهمية هذا البحث بتحديد ومعرفة تطبيق معيار رأس المال المقدم من العميل بأعتباره أحد معايير منح الائتمان وفق نموذج C5 التي تحد من ارتفاع درجة المخاطرة في تحصيل الديون في المصارف قيد البحث، ومحاولة الوصول إلي نتائج، ومن ثم تقديم توصيات تساعد في تحسين العملية الائتمانية.

5- منهجية البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي بأسلوب المسح الشامل كأحد أنواع مناهج البحث العلمي والذي يعرف بأنه ذلك الأسلوب الذي ينتهجه الباحث لوصف المشكلة من خلال عرض مكوناتها والآراء العلمية المطروحة بالخصوص والأثار التي تتضمنها، حيث ان استخدامات المنهج الوصفي للدراسات المتعلقة بالعلوم الانسانية والبحث في المشاكل التي تواجة منظمة معينة في منطقة جغرافية معينة وذلك لوصف الظاهرة محل البحث والدراسة من عدة جوانب والخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات العلمية التي يمكن أن تسترشد بها السياسات الاجتماعية وما يرتبط بها من أنشطة، ويعد المنهج المسحي بأنه تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية تخص هذه البيانات فترة زمنية معينة، وهو ما أشارت اليه مشكلة البحث، وبالتالي نجد أنها تقدم تبرير للأوضاع والانشطة الموجودة في المجتمع محل البحث وذلك للوصول لخطط أفضل لهذا المجتمع. وعلى هذا الأساس اتبع هذا البحث المنهج الوصفي في وصف المشكلة والخروج بنتائج معينة تخدم مؤسسة معينة، في منطقة معينة.

وبناءً على ما تقدم فإن مجتمع البحث المستهدف هو الأفراد العاملين في مجموعة المصارف التجارية قيد البحث وهي: (مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني) وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل في البحث حيث شمل مجتمع الدراسة الأطراف المرتبطة بعملية اتخاذ قرار منح الائتمان وهم (مجموعة من الموظفين بالمصارف قيد البحث تمثلوا في مدير الفرع، ونائب مدير الفرع، مدير قسم التسهيلات الائتمانية، والموظفين في قسم التسهيلات الائتمانية في كل مصرف). وتماشياً مع موضوع البحث تم استخدام اسلوب صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات حول مجتمع البحث، وكذلك لأن صحيفة الاستبيان هي أحد أدوات المنهج الوصفي لجمع البيانات، وقد صممت استمارة الاستبيان وقسمت على النحو التالي:

القسم الاول: يحتوي على البيانات الوظيفية للأفراد المعنيين بالبحث (الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل، أسم المصرف).

القسم الثاني: تم تقسيمه إلى جزئين، الجزء الأول يحتوي على أسئلة حول أبعاد عنصر شخصية العميل وفق نموذج C5 لمعايير منح الإئتمان. أما الجزء الثاني فهو يحتوي على أسئلة خاصة بربط كل بُعد من أبعاد عنصر رأس المال مع خطر تأخر السداد بواقع (6) فقرات وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والوقوف على أثر كل بُعد، وللتحقق من صدق إتساق فقرات الإستبيان تم توزيع عينة مبدئية مكونه من (30) استمارة إستبيان من مجتمع البحث المستهدف وتم حساب معاملات الإرتباط والدرجة الكلية منها وكانت نتيجة البيانات المدخلة إيجابية حسب نتائج التحليل الإحصائي بواسطة برنامج (spss) حيث كانت جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يدل على ارتباط فقرات الاستبيان، أما لقياس الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة بدلالة معامل (كرومباخ ألفا) فقد كانت جميع نتائج الفقرات مرضية تتراوح بين (0.982) و(0.983) وهي نتيجة مرتفعة ودالة إحصائيا ومؤشرا جيداً لاعتماد المقياس. وبعد التأكد من صدق وثبات أداة جمع البيانات (الإستبيان) تم توزيع عدد (61) استمارة إستبيان وزعت على كافة أفراد مجتمع البحث المستهدف، والجدول التالي يوضح عدد الاستمارات الموزعة والتي خضعت لعملية التحليل:

جدول رقم (1) يوضح عدد الاستمارات الموزعة على مجتمع البحث

الوصف	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	الاستمارات الخاضعة للتحليل
العدد	61	0	61

6- الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

1.7- نموذج C5:

أوجد الفكر الاداري الحديث مجموعة نماذج خاصة بالجدارة الائتمانية للعميل، حيث نجد أنها جميعا تصب في مبدأ الحيطة والحذر والذي يدعوا إلى أستخدام كافة المعلومات المتوفرة لتحليل مدى قدرة ورغبة العميل بالالتزام في سداد أصل القرض والفوائد المترتبة.

ويعتبر تحليل البيانات الخاصة بالعميل خطوة مهمة ولابد منها عند أتخاذ القرار الخاص بمنح الائتمان في المصرف، فإن ما يعرف بنموذج C5 الذي جاءت تسميته من خلال مجموعة العناصر التي يشملها هذا النموذج والتي تبدأ جميعها بحرف (C) باللغة الانجليزية، والذي يستخدم في تقدير المركز الائتماني للمقترض ويتكون من مجموعة عناصر منها قابل للقياس الكمي والأخرى غير قابلة للقياس الكمي. إنما يعتمد على نوع من التقييم الشخصي، وتشكل هذه العناصر بصفة تكاملية مايعرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل وهي أهم العوامل التي يقيّم بها العميل عند منحه الائتمان. وفيما يلي سنتعرف على كل عنصر من عناصر هذا النموذج.

ويعرف حفيان (2012)، رأس المال على أنه مقدار مايملكه المقترض من الأصول مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة. بمعنى أن رأس المال يشمل جميع الأصول المنقولة والغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته.

كما عرفه أبو النصر (2012) باسم المقدرة التمويلية الذاتية للعميل، سواء كانت هذه مُستغلة داخل المشروع أو خارجه، وترجع أهمية رأس المال في أنه يُعد بمثابة صمام الأمان والضمان النهائي من صاحب المشروع.

هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد إلتزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً كلما إنخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، لان رأس مال العميل يمثل قوته المالية، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمصرف والتي تشمل كلاً من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث أنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل المقترح وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

2.7- مخاطر تأخر سداد الأقساط وتراكم الديون:

تعددت المفاهيم حول تراكم الديون فاعتبره البعض على أنه النتيجة من وراء تعثر الديون، أو المشكوك في تحصيلها حيث إن الأخيرة ماهي إلا أصول وهمية بقدر ما يحتمل عدم تحصيله منها. فقد عرف بيسة (2007) الدين المتعثر على أنه الدّين الذي تعتبره المنظمة بعد دراسة المركز المالي للعميل والضمانات المقدمة بأنه على درجة عالية من المخاطرة، ولا يتنسى لها تحصيله خلال فترة قادمة.

وبمعنى أخر أنه ذلك المبلغ الذي تتعرض اتفاقية دفعه بين المنظمة والعميل الى معوقات ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل قيمته حسب ما هو متفق عليه مما يضاعف احتمالية خسارته.

وأكد صالح ومعارفي (2007، 7) أن الديون المتراكمة هي تلك الديون التي يصعب التأكد من توقيت سداد أقساطها وفوائدها وتدعو المعلومات إلى اعتبار تحصيلها مشكوكاً فيه دون أن يكون في الإمكان تحديد الخسارة أو موعد حدوثها، ومن الوجهة الفنية تعتبر هذه الديون مجمدة حيث أن استحقاقها قد حل ولم تتحصل، وأثبت ضعف قدرة العميل على السداد، وهي تلك المخاطر المتعلقة بعجز المقترض عن الوفاء بسداد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عند السداد أو تأجيل السداد.

3.7- دور العوامل المتعلقة برأس مال العميل في الحد من مخاطر تأخر الأقساط والفوائد المتراكمة عليها:

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة المصرف إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني. وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة المصرف على أخذ الاحتياطات اللازمة منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائماً في جميع نشاطات المصرف وهو ما يتطلب أتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها.

وتعتبر عملية تحليل المركز المالي للعميل في غاية الأهمية حيث في ضوئها يحدد قسم الائتمان أهم مصادر المعلومات المالية التي سيعتمد عليها، ولرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم للخسائر، فهو يعتبر العنصر الواقي من وصول الخسائر الى حقوق الدائنين.

ومن خلال تحليل ودراسة هذا العنصر عن طريق تحليل نسب المديونية (نسب عدد مرات تغطية الفوائد) وتحليل قائمة المصادر والاستخدامات لأموال طالب الائتمان، تمكن إدارة المصرف من التنبؤ وقياس مقدرة العميل على سداد التزاماته، وعادة ما يتم التركيز على ما تحمله القوائم المالية للعميل عن ثلاث سنوات على الأقل من هذه النسب، والذي من خلاله يتم التحقق من مدى توازن الهيكل التمويلي له وكذلك التدفقات النقدية لنشاطه التشغيلي.

7- عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

من خلال نتائج إجابات أسئلة أستمارة الإستبيان التي صممت على أساس مقياس ليكرث الخماسي لوحظ تنوع الإجابات، فإن بعض الإجابات تبين أن التكرارات كانت إما سلبية أو إيجابية، ولكن لا يمكن تعميم ذلك على المجتمع المأخوذ منه العينة، الإ بعد التأكد من أن تلك الإختلافات ترجع لأسباب معنوية وليس بالصدفة وفي مثل هذه البحوث والتي تكون نتائجها عبارة عن تكرارات لآراء أو وقائع أو حقائق فإنه يتم استخدام اختبارات لا بارا مترية (لا معلميه) للنتائج مثل اختبار مربع كاي والذي يعتبر من أقواها وأكثرها استخداماً.

وبناء على قيمة هذا الإختبار يمكن القول بأنه يوجد دليل كافي بأن المتغيرات تحت الدراسة مستقلين ولا يؤثر أحدهما على الأخر أم لا حسب اتجاه أراء المجتمع حول كل محور من محاور عناصر C5، وبتعبير آخر يمكن من خلال نتائج اختبار (مربع كاي) التعرف على أجابة السؤال الوارد عند كل عنصر من عناصر C5، والذي ينص على أستعلام المصرف حول أبعاد هذه العناصر.

وكما عرضنا مسبقا أن هذا البحث يختص بدراسة عنصر رأس مال العميل وفق نموذج C5، والذي يضم مجموعة من الأبعاد أو عناصر محددة يمكن من خلالها جمع معلومات حول رأس المال عند أتخاذ قرار منحه الإئتمان، والتي تم حصرها في إستبيان البحث عند السؤال فيما إذا كان المصرف يقوم بالاستعلام عن الإستفسار عن رأس مال العميل من خلال هذه الفقرات وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح تكرارات الاجابات واختبار مربع كاي عن عنصر رأس مال العميل

محاور عنصر رأس المال	تكرار إجابات المستقصي منهم					المتوسط	اتجاه الأراء	اختبار مربع كاي		
	دائما	غالبا	أحيانا	لا	مطلقا			قيمة مربع كاي	درجات الحرية (df)	P
صافي رأس المال العامل	14	20	8	7	11	**3.32**	**محايد**	9.16	4	0.05
نسبة التكرار	23.0	32.8	13.1	11.5	18.0					
الجدوى الاقتصادية للمشروع	17	20	5	8	10	**3.43**	**موافق**	13.16	4	0.01
نسبة التكرار	27.9	32.8	8.2	13.1	16.4					
نسب الربحية عن القوائم المالية للعميل	3	23	20	10	4	**3.18**	**محايد**	19.33	4	0.00
نسبة التكرار	4.9	37.7	32.8	16.4	6.6					
الدورة النقدية بمراجعة الدخل والمركز المالي	7	17	21	12	12	**3.23**	**محايد**	27.83	4	0.00
نسبة التكرار	11.5	27.9	34.4	21.3	3.3					
مصادر التمويل	4	19	24	9	4	**3.17**	**محايد**	27.50	4	0.00
نسبة التكرار	6.6	31.1	39.3	14.8	6.6					

نسب المديونية للقوائم المالية	12	24	6	12	6	**3.40**	موافق	18.00	4	0.00
نسبة التكرار	19.7	39.3	9.8	19.7	9.8					

يوضح الجدول السابق نتائج التحليل الإحصائي لمحاور عنصر رأس المال وفق نموذج C5 حسب اختبار مربع كاي للاستقلالية والتطابق، وتبين هذه النتائج أن الفقرة الخاصة (صافي رأس المال العامل) تقل نسبة أهميتها بالنسبة للسؤال الوارد حول إستعلام المصرف عن هذه المحاور عند إتخاذ قرار منح الإئتمان حيث أن (P=0.05) وهي قيمة مساوية لمستوى المعنوية (α=0.05) عند (كا^2) (9.16)، كما أن إتجاه آراء الأفراد المدروسين حسب متوسط التكرارات يتجه نحو الحياد للعديد من المحاور الأخرى إلا أن نتائج إختبار كا^2 تشير إلى تطابق الفقرات مع السؤال الموجه لأفراد المجتمع حيث كانت قيمة (p=0.00) لهذه المحاور عند كا^2 لا تقل عن (18.00) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (ألفا) وبذلك هي دالة إحصائيا على أن إدارة المصرف تقوم بالإستعلام عن هذه الفقرات حول عنصر رأس مال العميل عند إتخاذ قرار منح الإئتمان.

8- إختبار فرضية البحث:

فرضية البحث تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مقدراها (0.05) بين العوامل المتعلقة برأس مال العميل في الحد من مخاطر تأخر السداد وتراكم الديون في المصارف التجارية قيد البحث، وتشير نتائج التحليل وفق اختبار (T) المستخدم أن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات الخاصة بعنصر رأس مال العميل تساوي (3.28) وهي قيمة أكبر من (3) وفق قاعدة إحتساب المقاييس المستخدمة في ربط المتوسط الحسابي مع مقياس ليكرت والتي تشير إلى أن الآراء حول هذه الفقرات تتجه نحو الموافقة، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.17) وهي أقل من قيمة المتوسط الحسابي للاختبار مما يدعونا إلى قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (0.05) بين العوامل المتعلقة برأس مال العميل في الحد من مخاطر تأخر السداد وتراكم الديون في المصارف التجارية قيد الدراسة والجدول التالي يوضح نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS)، وفق قاعدة إختبار (T) لإختبارات آراء المجتمع حول الفرض:

جدول رقم (3) يوضح نتائج عامل رأس مال العميل وفقا اختبار (T)

الفقرات	**العامل**	**نتيجة اختبار T (قيمة الاختبار = 3)**	
		المتوسط الحسابي μ	قيمة T المحسوبة
الاستبيان ككل	رأس المال	3.29	2.17

9- النتائج والتوصيات:

1.10- النتائج

إستناداً على ما سبق توضيحه في ادبيات الدراسة وما توصل إليه تطوّر الأدب الاداري وكذلك الجزء العملي في ضوء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها لتحقيق أهداف الدراسة من خلال اختبار فرضية البحث، تبين أن المصارف التجارية تهتم بعنصري الجدوى الاقتصادية للمشروع وكذلك نسب المديونية عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل، الا أنها تهمل نسب النشاط عن القوائم المالية للعميل، وكفاءات الموارد البشرية للمشروع كمؤشرات مهمة في تحديد كفاية رأس مال العميل كعنصر من عناصر نموذج C5 عند منح الائتمان للعميل في المصارف التجارية.

2.10- التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة إلمام موظفي أقسام الائتمان في المصارف المبحوثة وتنمية معارفهم لأستخدام الوسائل والطرق العلمية في تقييم راس مال العميل وخاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية من حيث تطوير قدراتهم على إجراء التحليل المالي لها لمساعدة متخذي القرار في المصارف التجارية على ترشيد قراراتهم الخاصة بمنح الائتمان، وإلمام الموظفين يتأتى من خلال خضوعهم لدورات تدريبية متخصصة تطور مهاراتهم وتجعلهم مدركين لتطورات الفكر الاداري في مجال الادارة المالية عامة والائتمان بشكل خاص والإستفادة منها في إدارة عمليات الإئتمان للمصرف.

10- المراجع:

- أبو النصر، عصام عبدالهادي، (2012)، دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية المصرية من المنظور المحاسبي (دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والاوروبية)، جامعة الأزهر، مصر.
- السامرائي، يسري الدوري، زكريا، (1999)، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.
- حفيان، جهاد، (2012)، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- سعيد، عبدالسلام لفته. (2000)، الائتمان المصرفي، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
- مفتاح، صالح. فريدة، معارفي، (2007)، المخاطر الائتمانية (تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها)، المؤتمر العلمي الدوري السنوي السابع لإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، الاردن.
- بيسة، عائشة مسعود، (2007)، تراكم الديون والحلول المقترحة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.